الباب الأول

الموضوع والمنهاج

- الروايات الواردة فى كتب التفسير والتعليق عليها.
- إجازة العبور منها نحو ما يطرحه البحث.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٦﴾ [الروم: ١-٦].

❑ الروايات التي اكتفى بها المفسرون، فساقوها مساق التفسير لا سبب النزول

لا بد أولًا من توضيح موقف البحث من أسانيد الروايات، بأنه سيغض الطرف عنها؛ لأنه **غير معنيٍّ بتضعيف أو تصحيح أسانيدها** ـ وإن كانت أسانيدها تتراوح بين الضعيف والحسن، والصحيح حسب تصحيح الترمذي والحاكم ـ ذلك لأنه يرى أن هذه الروايات **لا تجاوز كونها تحكي أسباب وملابسات النزول**، لا أكثر. ويرى البحث أن هذا هو النقطة الفاصلة في نقده للتفاسير التي قامت على هذه الروايات. وأما الانخراط في نقد الأسانيد، فهو هنا بلا طائل، ولن يؤدي إلى نتيجة فاصلة. وهذا ما علمنا إياه إبراهيم الخليل عليه السلام في حواره مع النمرود الذي ادعى الألوهية، حيث انصرف عن مجادلته فيما يحتمل الشد والجذب وبَهَتَهُ بالحجة الفاصلة، حينما طالبه، تعجيزًا واستهزاءً بأن يأتي بالشمس من المغرب.

وقد وردت هذه الروايات ـ باستثناء تلك التي عن أبي سعيد الخدري ـ بمُتُونٍ متشابهة ومتقاربة من حيث المضمون وإن كانت تتفاوت إيجازًا وتفصيلًا، وكذلك مع اختلافات يسيرة في الأرقام بصورة غير مؤثرة. بالإضافة إلى اختلاف التابعين حول ما تزامنت معه غلبة الروم على الفرس، أهو يوم بدرٍ أم الحديبية.

* فعن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: «كان المسلمون يحبون أن تظهر الروم على فارس لأنهم أهل كتاب، وكان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم لأنهم وإياهم أهل أوثان، فذكر ذلك المسلمون لأبي بكر ﷺ، فذكره أبو بكر للنبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: **«أَمَا إنهم سيُهزمون»** فذكره أبو بكر لهم - أي للمشركين - **فقالوا: اِجْعَل بيننا وبينك أجلًا، فإن ظهروا كان لكم كذا وكذا، وإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا. فجعل بينهم أجل خمس سنين، فلم يظهروا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «ألا جعلته إلى دون - أراه قال العشر -»** قال: ثم ظهرت الروم بعد ذلك. فذلك قوله - تَعَالَى - ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ (الآيات). قال سفيان الثوري: سمعت أنهم ظهروا عليهم - أي الروم على الفرس - يوم بدر».

* هذه الرواية عن ابن عباس أوردها الإمام أحمد في مسنده - ولكن دون تعليق سفيان الثوري - وأوردها الترمذي في سننه وقال: «حديث حسن صحيح غريب إنما نعرفه من حديث سفيان عن حبيب بن أبي عمرة»(٥) وكذلك الحاكم في مستدركه على الصحيحين وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»(٦).

* كما أخرج الترمذي في سننه نحو هذه الرواية، عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن نِيار بن مُكْرِم الأَسْلَمي، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن أبي الزناد»(٧).

* وأورد الطبري رواية عن عبدالله بن مسعود ﷺ بمثل أخواتها. كما أورد روايات مرسلة عن بعض التابعين (قتادة وعكرمة). وهي بنفس المضمون إلا أنّ فيها: أنّ غلبة الروم على الفرس تزامنت مع يوم الحديبية وليس يوم بدر.

* وأما الرواية التي أخرجها الترمذي في سننه: «عن سليمان الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس، فأعجب ذلك

---

(٥) أحمد بن حنبل، المسند، (ج٥، ص٣٤٣)، أسطوانة مدمجة.
(٦) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، (ج٢، ص٤٤٥)، أسطوانة مدمجة.
(٧) أبو عيسى الترمذي، السنن، (ج٥، ص٣٤٤)، أسطوانة مدمجة.

المؤمنين، فنزلت ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ إلى قوله ﴿يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾. [١-٤] قال: يفرح المؤمنون بظهور الروم على فارس»[٨]. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»[٨].

*كما أن هناك روايات متناثرة في كتب التفسير بعضها عن الصحابة وبعضها مرسل عن التابعين وكلها بالمعنى نفسه.

❑ التعليق على الروايات

من الواضح أن الرواية التي أخرجها الترمذي عن أبي سعيد الخدري جاء متنُها شاذًّا، ليس فقط عن الروايات الأخرى التي توضح أنَّ هذه الآيات نزلت يوم أن كان الفرس قاهرين للروم، بل وأيضًا عن مفهوم البشارة. فالبشارة تقتضي السبق، في حين أنّ سياق الرواية يوضح أنّ الآيات نزلت عندما تغلب الروم على الفرس، فأين البشارة إذن؟ والآيات نفسها تدل على الاستقبال وليس على الحال، وهذا يبرز تمامًا في قوله تعالى: ﴿سَيَغۡلِبُونَ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾. ولذلك تَحَتَّم استبعاد هذه الرواية.

كما أن روايتي عبدالله بن عباس التي صححها الترمذي والحاكم، ورواية نِيار بن مُكْرِم الأَسْلَمي، والتي صححها الترمذي ليس فيهما أَنّ نصر الله كان للروم. وهاتان الروايتان هما أقوى ما ورد في هذا الصدد.

وأما مشروعية المقامرة، فلن يتوقف البحث عندها؛ لأنها نقطةٌ غير فاصلة، سواءٌ أكانت قد تمت برضا رسول الله أو على غير رضًا منه. وبخاصة أنها نقطة تحتمل الشدّ والجذب، على أساس أنّ هذا كان قبل تحريمه، كما صرحت رواية «نِيَار الأسلمي».

وبالقراءة المتمعنة لهذه الروايات ـ بعد استبعاد رواية أبي سعيد الخدري لشذوذ متنها ـ يتأكد أنّ هذه الروايات إنّما تحكي ملابسات النزول، وحَسْب، ولا تفسرها، وفارق كبير بين الأمرين. وسيعمل البحث على إيضاح هذا الفارق على مدار صفحاته من خلال معالجته للموضوع، ثم يفرد لذلك فصلًا مستقلًّا.

---

(٨) أبو عيسى الترمذي، مرجع سابق، (ج٥، ص١٨٩)، أسطوانة مدمجة.

❑ نماذج مما ساد في كتب التفسير، وعلى اختلاف مذاهبها، إلّا أنها اتفقت في إذعانها للرواية وحدها دون الدراية:

ففي «فتح القدير» أذعن «الشوكاني»(*) لسلطان الرواية حيث قال: «قال أهل التفسير: ... ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾: أي يوم أَنْ يَغْلِب الرومُ الفرسَ يفرح المؤمنون بنصر اللّه للروم؛ لكونهم أهل كتاب كالمسلمين بخلاف فارس... وقيل: نصر الله: هو إظهار صدق المؤمنين فيما أخبروا به المشركين من تَغلُّب الروم على الفرس. والأول أَوْلَى»(٩). أهـ ـ بتصرف. كان هذا على الرغم من أنه وَسَم تفسيره بأنّه يجمع بين الرواية والدراية.

وفي تفسير القرآن العظيم لابن كثير(**) قال: «... فلما انتصرت الروم على فارس فرح المؤمنون بذلك؛ لأنّ الروم أهل كتاب في الجملة، فهم أقرب إلى المؤمنين من المجوس»(١٠). ثم قال: ـ وقوله ـ تَعَالَى ـ: «﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ أي في انتصاره وانتقامه من أعدائه ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بعباده المؤمنين»(١٠).

وأما القرطبي(***) في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»، فإنه بعد أن استعرض الروايات السابقة، وساق الآراء في تفسير سبب فرحة المؤمنين أراد أن يجمع بين هذه الآراء فقال: «ويُحْتَمل أنْ يكون سرورهم بالمجموع من ذلك، فسُرُّوا بظهورهم على عدوهم. (أي يوم بدر أو الحديبية) وبظهور الروم أيضًا (على الفرس)، وبإنجاز وعد الله»(١١). (أي وعده بغلبة الروم لما في ذلك من دليل على النبوة بالإخبار بما سيقع

(*) محمد بن علي الشوكاني يتنازع نسبته المذهبية كل من الشيعة الزيدية والسلفية. ودون الخوض في حجج الفريقين، فإنّه من الممكن القول بأنّ هذا العالم، لم يُرد لنفسه أن يكون أسيرًا لأي مذهب، فترك لنفسه حرية الترك والأخذ من كل مذهب، فكان هذا سبب التنازع في مذهبه. ولو أنه توافر لي تفسير زيدي خالص لرجعت له.

(٩) محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، (ج٤/ ص٢١٤) أسطوانة مدمجة.

(**) الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي: سلفي المذهب.

(١٠) الحافظ ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (ج٣/ ص٤٢٦).

(***) أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: مالكي المذهب.

(١١) أبو عبداللّه القرطبي، مرجع سابق (م٧/ ج١٤/ ص٧).

مستقبلا). وبرَغْم أن القرطبي كان حريصا على ألا يستخدم لفظ (نصر) مع الروم، على خلاف الشوكاني وابن كثير، فإنه وقع في التناقض حينما فسر قوله ـ تَعَالَى ـ ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾: بـ: «يعني من أوليائه لأن نصره مختص بغلبة أوليائه لأعدائه، فأما غلبة أعدائه لأوليائه، فليس بنصره، وإنما هو ابتلاء وقد يسمى ظفرا»[١٢]. حقًّا إن نصر الله، لا يكون إلا لأوليائه، ولكن من هم أولياؤه الذين نصرهم على أعدائه في هذه الآيات؟!

وفي تفسير كتاب اللَّه العزيز سار هُود بن مُحكَّم الهوَّاري(*) على الدرب نفسه، فلم يزد شيئًا عن الإتيان بالرواية المشهورة. وجاء فيه: «وكان اللَّه وعد المؤمنين إذا غلبت الروم فارس أظهرهم اللَّه على المشركين، فظهرت الروم على فارس والمؤمنون على المشركين في يوم واحد، وهو يوم بدر، وفرح المسلمون بذلك وصدق اللَّه قولهم وقول رسوله»[١٣] أهـ. فلم يشأ المؤلف أن يخرج عن سياق الرواية اللهم إلا في التأكيد على محورية ارتباط غلبة الروم بظهور المسلمين في بدر. وما ذلك إلا لأن تفسيره جاء ملتزمًا لأبعد حد بالرواية سواء عن أئمة الإباضية من التابعين (كجابر بن زيد) وأئمتها ممن جاء بعدهم، أو في استنساخه من تفسير يحيى بن سلام البصري(**) بما حمله من روايات التابعين كالحسن البصري وقتادة.

وحتى جمال الدين القاسمي، برغم أنه من مدرسة رشيد رضا، فإنه أسلم هو الآخر في هذا الموضع القياد للرواية وحدها. فها هو يفسر ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: «تغليبه من له كتاب على من لا كتاب له»[١٤]. وأورد احتمالا

(١٢) أبو عبداللَّه القرطبي، مرجع سابق (م٧/ ج١٤/ ص٧).

(*) هود بن محكم الهواري: وهو من علماء القرن الثالث الهجري، بالمغرب الأوسط، إباضي المذهب.

(١٣) هود بن محكم الهواري، تفسير كتاب اللَّه العزيز (ج٣/ ص٣١٤).

(**) أبو زكريا يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التيمي، مولى تيم ربيعة ولد بالكوفة (١٢٤هـ)، ثم نشأ بالبصرة، ولقي بها بعض التابعين. ثم انتقل إلى القيروان، وبها سمع الناس تفسيره. وتوفي بمصر (٢٠٠هـ)، وقد ذهب محقق تفسير الشيخ هود الهواري إلى أنه اعتمد إلى حد كبير على تفسير يحيى بن سلام. مقدمة المحقق من (٢٠- ٣٢).

(١٤) جمال الدين القاسمي، تفسير محاسن التأويل (م٨/ ص٥).

آخر: «ويقال: نصر الله هو إظهار صدق المؤمنين فيما أخبروا به المشركين»[١٤]. ثم عاد وقال: «﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾ أي من عباده على عدوه»[١٤]. فالخلط واضح بين النصر والغلبة. كما أنه من الواضح أن القاسمي شارك من يرون أن ذكر الروم ورد مَوْرد الاحتفاء بهم.

❑ وهناك تفاسير روائية وردت في بعض كتب التفسير عند الشيعة الإمامية منها:

١ـ أورد علي بن إبراهيم القمي في تفسيره رواية عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام (من أئمة أهل البيت): «قال أبو عبيدة: سألته عن قول الله ـ تَعَالَى ـ: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ الآيات، قال: يا أبا عبيدة إن لهذا تأويلًا لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم من الأئمة عليهم السلام: إن رسول الله ﷺ وآله لما هاجر إلى المدينة وقد ظهر الإسلام كتب إلى ملك الروم كتابًا... وكتب إلى ملك فارس... فأما ملك الروم فعظّم كتاب رسول الله، أما ملك فارس فإنه مزق كتابه ... وكان ملك فارس يقاتل ملك الروم يومئذٍ وكان المسلمون... لناحيته أَرْجَى منهم لملك فارس. فلما غلب ملك فارس... اغتمّوا لذلك فأنزل الله ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ الآيات ... وفارس من بعد غلبهم الروم سيُغلبون في بضع سنين... ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ﴾. قلت: أليس الله يقول ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾، وقد مضى للمسلمين سنون كثيرة مع رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ـ وفي إمارة أبي بكر، وإنما غلبت المؤمنون فارس في إمارة عمر. فقال: ألم أقل إن لهذا تأويلا، والقرآن يا أبا عبيدة ناسخ ومنسوخ، فاسمع قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ يعني إليه المشيئة في القول أن يؤخر ما قدم ويقدم ما أخّر إلى يوم يحتم القضاء بنزول النصر فيه للمؤمنين وذلك قوله ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾الآية»[١٥].

٢ـ وأورد فرات الكوفي في تفسيره رواية: عن أبي عبدالله جعفر بن محمد (من أئمة أهل البيت) عن أبيه عن جده: «قال: رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ـ: ...

(١٥) علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي (م٢/ ص١٥٢) أسطوانة مدمجة.

وذلك قوله في كتابه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾: بنصر فاطمة عليها السلام»[١٦].

٣- وفي تفسير «البرهان» أورد السيد هاشم الحسيني رواية: «عن أبي نصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله عن تفسير: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ الآيات قال: هم بنو أمية... ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾: عند قيام القائم عليه السلام»[١٧]. وأورد رواية أخرى عن الإمام علي عليه السلام: «قال: قوله - تَعَالَى - ﴿الٓمٓ ۝١﴾ الآيات: فينا وفي بني أمية»[١٧]. كما أورد رواية ثالثه بسند آخر: «عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ قال: في قبورهم بقيام القائم عليه السلام»[١٧].

وباستثناء هذه الروايات، فقد جرت كثير من تفاسير الشيعة الإمامية مجرى التفاسير السابقة استنادًا إلى روايات ابن عباس وأبي سعيد الخدري التي سبق ذكرها. ومنها تفسير «التبيان» لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، و«من وحي القرآن» لمحمد حسين فضل الله، و«الكاشف» لمحمد جواد مغنية. وأما تفاسير أبي علي الفضل ابن الحسن الطبرسي فسيأتي ذكرها في موضع أنْسَب.

التعليق على الروايات الواردة في بعض مصادر الشيعة الإمامية ونقدها

وسيعتمد البحث في نقده للروايات الثلاث السابقة على ما ذكره بعض العلماء الشيعة الإمامية أنفسهم. فقد ذكر علي أكبر رستمي في مقاله «التفسير الروائي»: «... وقد وردت طائفة جمة من هذه الروايات في مصادر التفسير الروائية على اختلافها، من دون أن تذكر هناك أي قرينة أو إشارة مقتضبة لأي واحدة منها، فكان لهذا الخلط بالغ الأثر في تعذر فهم الرواية وإدراك كنهها»[١٨]. ثم أورد نموذجًا يؤيد به كلامه مما جاء بصدد تفسير قوله - تَعَالَى -: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] في تفسير «الصافي» للفيض

(١٦) أبو القاسم فرات بن إبراهيم الكوفي، تفسير فرات الكوفي (م١/ ص٣٢١) أسطوانة مدمجة.
(١٧) السيد هاشم الحسيني البحراني، تفسير البرهان، (م٤/ ص٢٥٧- ٢٥٨) أسطوانة مدمجة.
(١٨) د. علي أكبر رستمي «التفسير الروائي» المنهاج - مركز الغدير العدد (٢٧) (ص١٠٩- ١١٥).

الكاشاني: «حيث ذهب إلى وجود التضاد والتعارض بين الروايات وظاهر الآية، وذلك لتصريح الروايات بأن المراد بأهل الذكر هم أهل البيت ـ عليهم السلام ـ والحال للآية ظهور في مخاطبة المشركين. ونرى ـ والكلام لعلي رستمي ـ أنّ هذا المفسر العملاق، وبرغم الجهود المضنية التي بذلها بهدف إزالـة التناقض بين ما صرحت به الروايات وما كان للآية من ظهور، اختتم كلامه أي الكاشاني ـ بالقول: (وفيه ما فيه): الأمر الذي يفيد اختلاط الأمر عليه والتباسه»[١٨]. بينما ذهب العلامة الطباطبائي في تفسيره آية سورة النحل إلى: «أن هذه الروايات ليست بتفسير للآية بحسب مَوْرِد النزول بعد أن أقام تمييزًا بين تلك الروايات الواردة في تفسير الآية، وتلك التي تأتي في مقام الجري والتطبيق، أي أنها ليست أكثر من بيان أكمل الأفراد والمصاديق(*) للآيات وأظهرها، لا أنها مفسرة للآيات القرآنية».[١٨] ثم تطرق على رستمي في مقاله إلى مسألة الغلو في الروايات فقال: «الخطر الجدي الآخر الذي تعاني منه روايات التفسير الشيعية اشتمالها على روايات الغلو والمغالاة التي تسربت إليها بفعل الغلو الذي انطوى على بعض الأفكار والعقائد المفرطة الفاسدة في شأن أئمة الهدى ـ عليهم السلام... ولا بد من الإذعان لهذه الحقيقة التاريخية المرة التي تتطلب بذل الجهود من أجل إعادة النظر في تلك الروايات وغربلتها بهدف تمييز غثها من سمينها، وسقيمها من صحيحها»[١٨].

ومما سبق يتضح أن تيارًا في الشيعة الإمامية يرفض الإذعان لسلطان الروايات التي تحويها تفاسيرهم والتي تنفرد بسلبيات، تضاف إلى سلبيات التراث الروائي، بصورة عامة. فكيف السبيل إلى تعاطي روايات التفسير عند الشيعة الإمامية؟ يذهب على رستمي إلى: «أن هناك أسلوبين لتنقيح هذه الروايات. الأول يعتمد على تحقيق سند الرواية ونقده. إلا أنه يرى أن هذا الأسلوب ستواجهه صعوبات أولها: أن طائفة عظيمة من هذه الروايات إما أنها ضعيفة السند وإما أنها لا سند لها أساسًا، وسينتج عن هذا إسقاط عدد جم لا يستهان به منها.. والثاني: أنه على افتراض توافر السند فيها، فإن أغلبها سيكون ظنيًا، وذلك بسبب قلة تواترها إلى جانب كونها مقطوعة السند. والأسلوب الثاني الذي يمكن اعتماده هو إعادة النظر في مضامين الروايات، ودراسة المتون، والنقد والتحليل والوقوف على كل رواية، ثم عرضها على المعايير

(*) أي أن الأئمة ـ كما يرى الطباطبائي ـ إنما يقصدون بكلامهم إيراد أمثلة ونماذج، وليس تفسير الآيات بحسب مورد النزول. ويعد هذا مدخلًا للنقد الذاتي للتراث الشيعي الإمامي.

(١٨) د. علي أكبر رستمي «التفسير الروائي» المنهاج ـ مركز الغدير العدد (٢٧) (ص١٠٩ـ ١١٥).

القطعية التي صرح بها كالكتاب والروايات الصحيحة والعقل السليم»[١٨] اهـ. بتصرف ـ كما ذهب محمد هادي معرفة إلى: «أن رد هذه الروايات إلى عموم ظاهر النص هو الحل للتخلص من هذا التناقض»[١٨]، نقلا عن نفس المقال ولكن بالمعنى.

وبالعودة إلى الروايات الثلاث، نجد أنه بات من الواضح وجوب استبعاد الرواية الثانية والرواية الثالثة بألفاظها المتعددة وطرقها المختلفة، طبقًا لمقاييس الشيعة الإمامية أنفسهم كتفسير للآيات. فلا وجه للمشاكلة ولا قرينة أو إشارة يمكن أن تسوِّغ هذه الروايات.

وأما الرواية الأولى ـ وطبقًا لمقاييسهم أيضًا ـ يجب استبعادها بوصفها تفسيرًا لما تحويه من تناقض داخلي، فبينما كان الكلام يدور على ما بين الروم والفرس، حيث جاء فيها «وفارس من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين» فجأة يتحول الكلام إلى غلبة المؤمنين على الفرس في بضع سنين أيضًا، فكيف يستقيم هذا؟ كما أن ما جاء في أولها يتناقض مع ما صح واشتهر في مراسلة ومكاتبة الرسول ﷺ لملوك العجم وأمرائهم، وأن رسالته لقيصر لم تصل إليه إلا بعد تمام غلبته على الفرس، كما سيأتي في طيات البحث.

كان ما سبق نقدًا للروايات التي وردت في كتب تفسير الإمامية، عن أئمة أهل البيت طبقًا لمقاييس وضعها بعض علماء التفسير في الشيعة الإمامية نفسها. وهو منهاج يحاول البحث التزامه، فيرد على كل مذهب من كلامه، أملًا أن يتخلص من أي صيغة مذهبية وأن يفلت من أسر التعصب والانغلاق المذهبي.

(١٨) نفس المرجع السابق.

❑ التعقيب على هذه التفاسير

(ونماذج أكثر تحللًا من سلطان الرواية المطلق، ومع ذلك فهي . . .)

من الملاحظ أن جميع ما سبق من تفاسير ـ باستثناء ما أوردته بعض تفاسير الإمامية ـ تكاد تكون مُطْبِقة على نفس التفسير للآيات الست الأولى من سورة الروم، هذا على الرغم من اختلاف مذاهب المفسرين وطرائقهم في التفسير. والسبب في ذلك أن هذه الآيات تعد إلى حد كبير موضعًا محايدًا لا تظهر فيه الخلافات المذهبية، التي تتجلى بوضوح في الآيات التي تعد محكات مذهبية. ولا يمثل هذا الاتفاق دليلًا على صحة ما ذهبوا إليه، فالعبرة لما استندوا إليه. ولأن حُكْمًا شرعيًّا لا يترتب على هذه الآيات، علاوة على أنها كما سبق لم تكن يومًا نقطة خلاف مذهبي يقدح الأذهان لاستخراج الحجج لتُسعَّر بها نار الخلاف المذهبي لم يتوقف عندها المفسرون كما ينبغي وأسلموا قيادهم في هذا الموضوع لما أُثِر من روايات.

وما سبق ليس قاعدة مضطردة، فهناك تفاسير حاولت الخروج عن هذا الإطار وحلحلة القيد وإن شيئًا يسيرًا، ومنها التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور(*) وعلى الرغم من أنه وسع نطاق نصر الله ليشمل الفرس والروم على حد سواء ـ ففي تفسيره لقوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ قال: «ويوم إذ يغلبون (أي الروم) يفرح المؤمنون بنصر الله أي بنصر الله إياهم (أي الروم) على الذين كانوا غلبوهم من قبل (الفرس) وكان غلبهم السابق أيضًا (أي الفرس) بنصر الله إياهم على الروم»(١٩) . أقول برغم ما سبق فإنه لاحظ الحكمة من وراء هذا التعاقب: فأردف قائلًا: «لحكمة اقتضت هذا التعاقب وهي تهيئة أسباب انتصار المسلمين على الفريقين إذا حاربوهم بعد ذلك لنشر دين الله في بلادهم، وقد أَوْمَأَ إلى هذا قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾... وأضيف النصر إلى اسم الجلالة للتنويه بذلك النصر وأنه عناية من أجل المسلمين»(١٩) ـ اهـ بتصرف. وما دفع ابن عاشور إلى القول

(*) محمد الطاهر بن عاشور، من علماء المغرب الأوسط.

(١٩) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، (م١٠/ ج٢١/ ص٤٧).

بأن غلبة الفرس أولًا ثم غلبة الروم لاحقًا كانت بنصر اللّه لأحدهما على الآخر، ظنُّه بأن ذلك إبطال لزعم المشركين بأن غلبة الفرس كانت بنصر الأصنام لعُبَّادها فأراد إثبات أنّ التصرف لله وحده في كلا الحالين.

أما أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(*) فقد خطا خطوات أَوْسَع في تفسيره «مَجْمَع البيان في تفسير القرآن» حيث قال: «ويوم يغلب الروم فارسًا يفرح المؤمنون بدفع الروم فارسًا عن بيت المقدس، لا بغلبة الروم على بيت المقدس، فإنهم كفار. ويفرحون أيضًا لوجوه أُخَر، وهو اغتمام المشركين بذلك ولتصديق خبر اللّه ﷻ وخبر رسوله، ولأنه مقدمة لنصرهم على المشركين»(٢٠) وهذا أيضًا ما برز بصورة أكثر وضوحًا في تفسيره «جوامع الجامع»: «... وقيل نصر اللّه أنه ولّى بعض الظالمين بعضًا وفرّق بين كلمتهم، وفي ذلك قوة للإسلام»(٢٠) على الرغم من أنه أورد روايات ابن عباس وأبي سعيد الخدري دون النظر فيها.

وفي درجة أعلى من كل ما سبق جاء تفسير ابن عطية(**) أعمق التفاسير في محاولته سبرِ علاقة ما بين الفرس والروم بدولة الإسلام. ولذا رأى البحث تأخيره إلى موضع يراه أَوْقَع.

وعلى الرغم من الانفراجة الواسعة التي حققها ابن عطية في تفسيره إلا أنه يظل داخل الإطار نفسه الذي يضم كل التفاسير السابقة، سواءٌ ما التزم منها بالمأثور، أو ما أفسح مجالا للرأي. فما القاسم المشترك الذي يجمع كل هذه التفاسير على اختلاف مذاهبها ونحلها؟

● **القاسم المشترك بين كل هذه التفاسير:** هو أنها جميعًا ـ لم تعتمد منهاجًا في

(*) أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي من كبار علماء الشيعة الإمامية في القرن السادس الهجري.

(٢٠) أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن، (م٨/ ص٣٣). وجوامع الجامع.

(**) أبو محمد بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، الحافظ القاضي، ولد في آخر القرن الخامس الهجري وتوفي في النصف الأول من القرن السادس الهجري. وله تفسير (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز).

تفسيرها لأول سورة الروم ـ أو ما سواها من سائر القرآن الكريم. فالرواية ما هي إلا مادة التفسير، وأما كيفية فهمها وتعاطيها ووضعها في الموضع الذي ينبغي لها فيحتاج إلى منهاج. كما أن الرأي لا يصلح أنْ يُطلق مُرسلا، فلا بد من ضابط ومستند. فغاية التفسير الحقيقية هي الاقتراب ـ قدر الطاقة البشرية ـ من مُراد اللَّه ﷻ الذي أراده من كلامه. وهذا لا يتسنَّى إلا بمنهاج يُستوحَى من كلام اللَّه ذاته وينضبط بمعهوده وسياقه الكامل، ويستند في فهم كل جزء من أجزائه إلى تكامله والتئامه مع بقية الأجزاء، لتنتظم جميعها في البنية الكلية للقرآن الكريم. والرواية إنْ لم تُعَالج بهذا المنهاج حُمِّلَت فوق طاقتها، فتصبح حائلًا بيننا وبين فهم كلام اللَّه ـ تَعَالَى ـ إذ نطلب منها أن تقول كل شيء وهي لا تستطيع. وأما الرأي إذا لم يُضبط بهذا المنهاج، أصبح تعبيرًا صادقًا عن مراد المفسِّر، لا مراد اللَّه ﷻ.

والمقصود: أن آفة كل هذه التفاسير **النزعة التجزيئية**. وهي ما سيحاول البحث جاهدًا التعافي منها، بل والتحصن منها، ولكنه لا يستطيع الزعم بأنه أصبح في مأمنٍ تام من أي تأثير لها، ذلك لأنها باتت وباء عامًّا نستنشقه كالهواء، فتكيَّفنا معه ورأينا وجوده أصلًا وقاعدة. وقد تَبَدَّى هذا في سيادة التفسير المَوْضِعي على حساب التفسير الشمولي.

ولكن قبل أن يوضِّح البحث المنهاج الذي سيسير عليه، لا بد وأن يحصل على إجازة عبور.

❑ إجازة عبور من شاطئ ما ذاع على أنه تفسير بالمأثور إلى ما يطرحه البحث:

وأول خطوة للحصول على هذه الإجازة، هي الإجابة عن السؤال الرئيسي في هذا الصدد، وهو: هل ما يقوم به البحث هو من قبيل التفسير بالهوى المذموم والذي قال فيه رسول اللَّه ﷺ «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه أبو داود والترمذي. وقال: «من قال في القرآن بغير علم فليتَبَوَّأ مقعده من النار». أخرجه أبو داود؟»[٢١].

(٢١) جلال الدين السيوطي الإتقان في علوم القرآن (م ٢/٣٥٧).

قال الماوردي: «قد حمل المُتورِّعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، ولو صحبتها الشواهد، ولم يعارض شواهد نص صريح. وهذا عدول عما تُعُبِّدنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام، كما قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. ولو صح ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط، ولما فهم الأكثرون من كتاب اللَّه شيئًا. وإن صح فتأويله: أنّ من تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يعرج على سوى لفظه، وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق، وإصابته اتفاق(*)؛ إذ الغرض منه: أنه مجرد رأي لا شاهد له....

وقال البيهقي في الحديث الأول: هذا ـ إن صح ـ فإنما أراد به ـ واللَّه أعلم ـ الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يسنده برهان، فالقول به جائز» أهـ[٢١] بتصرف.

وقال ابن النقيب: «جملة ما تحصّل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير تحصيل العلوم التي يجوز معها التفسير.

ثانيها: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

ثالثها: التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأنْ يجعل المذهب أصلًا والتفسير تابعًا فيؤدي إليه بأي طريق أمكن، وإن كان ضعيفًا.

رابعها: التفسير بأن مراد اللَّه كذا، على القطع، من غير دليل.

خامسها: التفسير بالاستحسان والهوى».

ثم قال: «واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:(.....) **الثالث**: علوم علَّمها اللَّه نبيه مما أودع كتابه من المعاني الجلية والخفية، وأمره بتعليمها، وهذا ينقسم إلى قسمين: منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو أسباب النزول، والقراءات، وقصص

(*) أي مصادفة.

الأمم الماضية (....) ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان: قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات. وقسم اتفقوا عليه: وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأن مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحِكَم والإرشادات، لا يمتنع استنباطها واستخراجها لمن له أهلية». انتهى ملخصًا[٢٢].

وقال التفتازاني: «وأما ما يذهب إليه البعض من المحققين من أنّ النصوص على ظواهرها، ومع ذلك فيها إرشادات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان»[٢٣].

«وقال بعض العلماء كما جاء في شفاء الصدور لابن سُبع: لكل آية ستون ألف فهم، فهذا يدل على أن فهم معاني القرآن مجال رحب ومتسع بالغ وأن المنقول من ظاهر التفسير، وليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل. والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير ليتقي مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط. ولا يجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر، بل لا بد منه أولًا، إذا لا يُطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادّعَى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب»[٢٣] أهـ نقلًا عن الاتقان للسيوطي.

كانت تلك هي العقبة الكئود، وبعد تخطّيها، بقي حجر صغير لا بد من تنحيته جانبًا حتى تتثبَّت أقدامنا، وهو ما رُوي عن السلف الصالح، من الصحابة ومَنْ بعدهم من التحرج من الكلام في تفسير القرآن(*). وهي بحق حجر صغير إذا قوبلت بحقيقة «أنه قد رُوي عن كثير من الصحابة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ القول في تفسير القرآن، وذلك مثل علي، وابن مسعود، وأُبَيّ بن كعب، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأنس، وأبي هريرة، وغيرهم... وكذلك ورد تفسير القرآن عن كثير من خيار التابعين كسعيد بن

---

(٢٢) جلال الدين السيوطي، مرجع سابق (م٢/ ص٣٦٣- ٣٦٤).

(٢٣) جلال الدين السيوطي، مرجع سابق (م٢/ ص٣٦٦- ٣٦٧).

(*) أحجم البحث عن ذكرها حتى لا يطول الكلام في هذه النقطة الجانبية.

جبير، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، والحسن البصري، ومسروق، والشعبي، وغيرهم»[٢٤].

وأما هذه الآثار الصحيحة التي تفيد تحرج بعضهم من التفسير إنما تُحمل على ما لم يقم عليه دليل وقال الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره: «هذه الآثار محمولة على تحرُّجهم من الكلام في التفسير بما لا علم لهم فيه، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعًا، فلا حرج عليه... فإنه كما يجب السكوت عمّا لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سُئِل عنه، مما يعلمه؛ لقوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]»[٢٤] أهـ. نقلا عن أبي شَهْبَه بتصرف.

وهكذا يكون البحث قد حصل على إجازة عبور، وعليه بعد ذلك إعداد زاده وراحلته، وهما العلوم التي على البحث أن يستعين بها. وقد عدّها السيوطي في «الإتقان» خمسة عشر علمًا منها: «اللغة والنحو، وعلم التصريف، وعلوم البلاغة، والقراءات،... وأسباب النزول...» أهـ.[٢٥] «وقد جاء الأستاذ الإمام محمد عبده، فزاد هو وتلميذه السيد رشيد رضا بعض العلوم الأخرى: كالعلم بتاريخ البشر، وعلم السيرة، والعلوم الكونية»[٢٦]. وأضاف العلامة أبو شهبة إلى ذلك «أن يكون عالمًا بالأحاديث صحيحها وضعيفها.. وأن يكون عالمًا بالسير، ولا سيما سيرة النبي ﷺ، وسير أصحابه النبلاء، وعالمًا بالتواريخ، وأحوال الأمم الماضية؛ ففي القرآن كثير من الآيات لا يمكن تفسيرها إلا لعالم بالسير كالآيات المتعلقة ببدر وأحد والخندق والحديبية والفتح ... وأن يكون المفسر على علم بعلم الاجتماع البشري، وعلم النفس...»[٢٦] أهـ أبو شهبة بتصرف.

وعند هذه النقطة يجب على البحث أن يختار طريقه، والحق أن طريقه ليس خطًّا مستقيمًا يبدأ من نقطة وينتهي عند نقطة أخرى، وإنما يسير البحث في مسارات

---

(٢٤) محمد بن محمد أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٨).
(٢٥) جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، الكتاب كله.
(٢٦) محمد أبو شهبة، مرجع سابق (ص٣٧).

متوازية ومتقاطعة، جيئةً وذهابًا؛ ليغطي كل مساحة المنقول أو الروايات المتعلقة بموضوع البحث. لتلتحم جميعها كلحمة النسيج وسداه، حتى تنتظم نتائج البحث نسيجًا متناسقًا في كل أجزائه وأنحائه. وتحقُّقُ هذا يكون بانتهاج المنهاج الشمولي التكاملي والنقدي في التفسير، فما هذا المنهاج؟

❑ المنهاج الشمولي التكاملي النقدي

لا يبتدع هذا المنهاج شيئًا لا جذور له؛ فجذوره موجودة في أقوال العلماء الذين عملوا على تقعيد التفسير؛ فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في أحسن طرق التفسير: «أن يُفسر القرآن بالقرآن... وإن أعياك، فعليك بالسنة، ... فإن لم تجده بالسنة، رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة... وإن لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة إلى أقوال التابعين..»[٢٧]. وأما الاحتمال الخامس، فقد ركز فيه ابن تيمية على تحريم تفسير القرآن بمجرد الرأي المطلق. وأما أبو شهبة فقد تكلم عن الجانب الإيجابي في هذا الاحتمال الخامس بقوله: «... فليجتهد رأيه... إذا استكمل أدوات الاجتهاد...»[٢٨].

ومما سبق، يُفهم أن تلك بدائل في التفسير، إن وُجد أحدها أغنى عما يليه في المرتبة، وإن لم يُوجد انتقل إلى البديل التالي، وهكذا، إلا في حالة واحدة وهي اختلاف التابعين. وهنا قال ابن تيمية: «ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك»[٢٩]، أي: الاحتكام إلى اللغة في الترجيح بين أقوال التابعين، سواء أكانت لغة القرآن أم لغة السنه أم لغة الصحابة أو عموم لغة العرب.

وهذا القول الأخير لا يخرج بالأمر عن أنه تسلسل بدائل، وليس تسلسل مراحل

---

(٢٧) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، (ص ٩٣- ٩٨).
(٢٨) محمد أبو شهبة، مرجع سابق، (ص ٩٨).
(٢٩) شيخ الإسلام ابن تيمية، مرجع سابق، (ص ٩٨).

مضطردة في التفسير، وهنا تأتي نقطة الافتراق. فالمنهاج الذي يطرحه البحث يقوم على ثلاث ركائز:

الأولى: الشمولية، وهي تعني استحضار كل ما يمكن أن يمت بصلة ـ وإن من بعيد ـ بموضع التفسير من القرآن ـ وهذا ما سيتم توضيحه في الركيزة الثانية ـ والسنة والسيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين وآثار الصحابة ـ رضوان اللّه عليهم ـ والتابعين والتاريخ، كل هذا يتم استحضاره في حيز واحد، ونقده نقدًا داخليًا وخارجيًا سندًا ومتنًا ـ باستثناء الذكر الحكيم، الغني عن نقده والبحث في صحته سندًا أو متنًا ـ ثم تصنيفها وترتيبها حسب حجيتها، على ما سيأتي بيانه في الركيزة الثالثة.

الثانية: التكاملية في فهم القرآن الكريم، وهي تقوم على أن كل ما في القرآن الكريم من ألفاظ ومعانٍ، ومن أحكامٍ وحِكَم، تنتظم جميعها في نسيج واحد متكامل ومتعاضد، وهذا ما لا ينتطح فيه عنزان. وينبني على هذا، أن تفسير أي موضعٍ في القرآن الكريم لا يستقيم إلا بفهم الكل، والعكس صحيح. وليس المقصود هنا التفسير بالتطابق، وإنما التفسير بالتكامل. فالأول ـ وهو ما اصطلح عليه بتفسير القرآن بالقرآن ـ يقتصر على فهم مسألة التفسير في ذاتها لا في علاقتها بغيرها، وذلك بأن يكون ذكرها قد تكرر في القرآن الكريم، فيفسر ما أُوجز بما فُصل. وهو بذلك بديل من ضمن بدائل تفسيرية. وأما التفسير التكاملي، فيعني فهم مسألة التفسير لا في ذاتها، وإنما في انسجامها مع النسيج القرآني. وهذا يقتضي القيام بمسح شامل لاستخراج كل الدوائر التي تتقاطع أو تتماس مع دائرة مسألة التفسير وتحديد المساحات والنقاط المشتركة بينها جميعًا؛ لإدراك ما بينها من تراكب وتكامل، ومن ثم استبعاد أي فهم لذات مسألة التفسير قد يؤدي إلى خلخلة هذا التراكب.

وبهذا فإن التكاملية تُعد مدخلًا، لا بد من اجتيازه وهي صِمام أمان يمنع من التفلُّت. وفوق هذا هي مُلهِم لأي اجتهاد في قراءة النص القرآني وفهمه والاستنباط منه.

وهذه التكاملية في فهم الشريعة الإسلامية، وليس التفسير وحده ـ كانت المنهاج الذي انتهجه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار فكان أن اجتازت الأمة

الاختبارات الصعبة، ومن ذلك تآزرهم - برغم اختلافهم - في قتال مانعي الزكاة وعدم تقسيم الأراضي المفتوحة عنوة في العراق والشام ومصر على المقاتلين وإبقاء الفلاحين في الأرض مقابل الخراج. وعندما تراجع هذا المنهاج التكاملي من الساحة، ترك الحق بلا نصرة والباطل بلا إزهاق؛ لأن الحق إذا جُزِّئَ اشتبه بالباطل، وإن كان صريحًا واضحًا. وهكذا استُنزِفت الخلافة الراشدة حتى لفظت أنفاسها الأخيرة عام ٤٠هـ، فكانت التجزيئية هي البطل الحقيقي للفتنة، وليس ابن السوداء أو ابن الصفراء.

الثالثة: الحوارية النقدية، وتعني أن يُوضع كل ما اجتمع لدينا من آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة أو حسنة، وآثار عن الصحابة والتابعين، ومن السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين، وروايات التاريخ أقول: أن يوضع كله في مواجهة بعضه البعض، لإجراء حوار نقدي فيما بينها؛ بحيث تتجاوب الحجج وتتجادل في حركة ترددية لاختبارها وكشف ما بينها من تناقض أو انسجام، وهو ما يعرف بالنقد الخارجي. وحتى يتم التئام تلك الأجزاء المتباعدة بعضها مع بعض في كل متسق داخليًا، ومتناسق مع كليات العقيدة والشريعة لا بد من استبعاد أي فهم جزئي يعيقه.

وكي يتحقق هذا كما ينبغي، فلا بد أولًا من ترتيب مادة البحث حسب حُجيتها. فالقرآن الكريم مُفارق لما سواه في الكيف وليس في الدرجة، فيكفي أنه الذكر الحكيم الذي تُعُبِّدْنا بتلاوته لفظًا ونظمًا، ثم تأتي السنة من بعده. وأما اختلاف الأصوليين (علماء الأصول) في كون السنة تشارك القرآن المرتبة التشريعية بحيث تعد مصدرًا للتشريع مستقلًا عنه، أم أنها تليه في المرتبة بحيث تكون شارحةً ومبينةً، فيقتصر على الأحكام، وحتى في نطاق الأحكام إن طُبق المنهاج الشمولي التكاملي النقدي، فسيتلاشى أي داعٍ لهذا الجدال العقيم، ثم تأتي آثار الصحابة والتابعين الصحيحة، وما عدا ذلك فلا حُجيَّة له في التفسير. وإنما يُؤخذ منه ما لا يتعارض مع النص القرآني، ولذا فإنه لا بد من استبعاد الإسرائيليات جملةً وتفصيلًا؛ لأن اللجوء إليها لتفصيل ما أوجزه القرآن هو قمة التعارض معه.

❑ كيفية تطبيق المنهاج

«يجب على المفسر البداءة بما يتعلق بالمفردات وتحقيق معانيها، ثم يتكلم عنها بحسب التركيب فيبدأ بالإعراب إن كان خفيًا، ثم ما يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع؛ ليبينَّ المعنى المُراد، ثم ما يُستنبط من الآيات من الأحكام والآداب»[٣٠].

- وعليه مراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، حتى لا يُصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه إلا بصارف..، وليُراعَ حَمْلُ كلام اللَّه على معانٍ جديدة أَوْلَى من حَمْلِه على التأكيد، ولتُراع الفروق الدقيقة بين الألفاظ»[٣٠]. وهذا لا يتحقق إلا بتتبع موارد الألفاظ في القرآن الكريم.

- «مراعاة تأليف الكلام والغرض الذي سيق له، فإن ذلك يعينه على فهم المعنى المراد، وإصابة الصواب[٣٠].

- «وعليه أن يُعنى بأسباب النزول، والاقتصار على الصحيح منها. وعليه أيضًا - أن يُعنى بذكر المناسبات بين الآيات، فلذكر المناسبات ضلع كبير في الكشف عن أسرار الإعجاز في القرآن الكريم»[٣٠]. انتهى كلام أبي شهبة بتصرف.

- ثم يتوسع البحث شيئًا فشيئًا، على النحو الذي فُصل في المنهاج. ومن ثم سيبذل البحث قُصارى الجهد للالتزام بما اختطه لنفسه، مهتديًا بالعقلانية الحنيفية الإبراهيمية.

* * *

(٣٠) محمد أبو شهبة، مرجع سابق (ص ٨٢- ٨٤).